المحاضرة الاولى :-

قسم الجغرافيا

المرحلة الثانية / مادة الديموقراطية.

تعريف الديمقراطية:- الديمقراطية كلمة يونانية الأصل بمعنى حكومة الشعب، أو سلطة الشعب، فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر السلطات في الدولة، فهو الذي يختار الحكومة، وشكل الحكم، والنظم السائدة في الدولة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية بمعنى أن الشعب هو أساس الحكم، وأساس السلطات في الدولة، وهو مصدر القانون الذي تخضع له الدولة.

والديمقراطية التي عرفها المجتمع اليوناني، وعلى الوجه الأخص مدينة أثينا لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية بصورتها الحالية، حيث كان المجتمع اليوناني ينقسم إلى طوائف لا تتمتع جميعها بالحقوق السياسية، فهناك طائفة الأرقاء المحرومين من الحقوق السياسية، وطبقة الأحرار الذين لم يبلغوا مرتبة المواطنين، وهؤلاء لا يتمتعون بالحقوق السياسية، وطبقة المواطنين الأحرار، وهم وحدهم الذين لهم حق ممارسة الحقوق السياسية، أي مباشرة إدارة البلاد داخلياً وخارجياً، فلا يباشر جميع أفراد المجتمع اليوناني سلطة الحكم، وإنما فئة قليلة هي التي تتمتع بهذا الحق، هذا على خلاف الديمقراطية الحالية التي تعطي جميع أفراد الدولة حق المشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد .

مفهوم الديمقراطية:-

تقوم الديمقراطية أساساً على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب والأمة يشكل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة. والسيادة التي هي أساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا آمرة أصيلة، لا نظير لها، ولا معقب عليها، لها مظهران: مظهر خارجي: يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الأخرى، دون توجيه أو تأثير من أحد. ومظهر داخلي: يتناول تنظيم الدولة للأمور الداخلية فيها بأوامر وقرارات ملزمة للأفراد في الدولة، فالسيادة بهذا المعنى سلطة أمر عليا.

ومبدأ سيادة الأمة هو الذي يقرر أن الأمة في مجموعها باعتبارها تشكل كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد ، يمارس هذه السيادة ، وكل سلطة تمارس مثل هذه الأعمال ولا تستند إلى مبدأ سيادة الأمة تعتبر سلطة غير مشروعة .

والسيادة تتميز بأنها واحدة لا تقبل التجزئة، أو التصرف فيها، فلا توجد في الدولة إلا سلطة عليا آمرة واحدة، لها إدارة واحدة، لا تتجزأ، ولا يجوز التصرف فيها كلياً أو جزئياً، بمعنى أن الأمة صاحبة السيادة ليس لها أن تتصرف بها فتتنازل عنها كلياً أو جزئياً، وعليه فمن حقها دوماً باعتبارها صاحبة السيادة تعديل أو تغيير شكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة.

ولا تسقط هذه السيادة ولا تكتسب بالتقادم؛ بمعنى أن عدم استعمال الأمة لمبدأ السيادة لا يؤدي إلى سقوطها، وإذا ما غُصبت لا يُعدّ الغصب مشروعاً بمرور الزمان الديمقراطية وحقوق الانسان اعتبرت الامم المتحدة ان الديمقراطية من الاسس التي تقوم عليها حقوق الانسان وضمنت لهم الحق الانتخابات ونزاهتها وشملت جميع افراد الدولة بغض النظر عن عرقهم او مستواهم الاقتصادي والاجتماعي او جنسهم والمساواة بين الجميع في الحقوق مثل حق التعبير عن الاراء كما ضمنت حرية الانتماء للاحزاب ووجود البرلمانات وفصل السلطات والحق في الوصول للسيادة والترشح لها وان يكون اساس التي تبنى عليه الحكومة هو تنفيذ حاجات الشعب ورغباتهم بما لا يتعارض مع مصلحة البلاد. ملخص تعد كلمة الديمقراطية كلمة يونانية كما انها تعني بذلك حكومة الشعب ، كما ان الشعب في حين الديمقراطية يحكم نفسه بنفسه ، بالاضافة الى انه ايضاً مصدر السلطات في الدولة ، فيكون الشعب في الدولة هو من يختار الحاكم ، بالاضافة الى اختيار وتحديد شكل الحكم ، والملخص هنا ان الشعب هو اساس الحكم في الدولة بالاضافة الى ان الشعب ايضاً هو اساس السلطات بالاضافة الى ان الشعب يعتبر مصدر واساس القانون الذي تخضع وتجري عليه الدولة ، كما ان الديمقراطية تقوم بذاتها على مبدأ سيادة الامة ، كما ان أساس المبدأ الديمقراطي هو السيادة ، والتي تتميز بأنها واحدة لا تقبل التجزئة او حتى التصرف بها ، والتي تكون بها سلطة عليا وحيدة تكون آمرة على الدولة لوحدها .

ركائز الديموقراطية:-هناك ركيزتان للديموقراطية تعتمد احداهما على الاخرى هي الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية فالديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية اجتماعية، فالأولى تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره.....الخ أما الثانية، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهتم بتحسين أوضاع المواطن المادية، عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث توزيع خيرات البلد على كل المواطنين لأن للمواطن حق شرعي بنصيب عادل منها. فالمساواة بين الأفراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل أساسي على هذه العدالة الاجتماعية. فأفراد الشعب المنبوذين والفقراء وقليلي الثقافة، لا يمكن أن يساهموا بشكل

جدي في الحياة السياسية التي تتطلب معرفة بأمور الدولة وتسييرها وأمور السلطة ومداخلاتها. أولويات هؤلاء الناس هي لقمة العيش وليست السياسة الحقوق الاجتماعية ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم. لأن هدف التنمية والتقدم في الدولة هو حرية المواطن ورفاهيته. الديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعّال لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم وبهذا يصبح للديمقراطية بشطريها معنى واقعيا ومتكاملا. الديمقراطية الواقعية أقل تواضعا من تعريفها التقليدي. تعرّف أولا بالحرية، حرية الشعب بكل فئاته. ليس فقط حرية الاغنياء وأصحاب الامتيازات ولكن حرية كل مكونات الشعب. هذه الحرية تفترض مستوى معين من العيش الكريم والدخل المعقول ومستوى من التربية والتعليم ومساواة اجتماعية في حال تأخر الديمقراطية الاجتماعية، من الضروري رغم ذلك تحريك الديمقراطية السياسية ، لأن أي توعية سياسية، ولو كانت في حدود ضيقة، تساعد الناس على معرفة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. فإشراك الناس في العمل السياسي يحرك كثيرا من طاقات كامنة فيهم للمطالبة بمجتمع أكثر عدالة السلطة الاقتصادية في الدول الديمقراطية الرأسمالية وخاصة في الدول النامية، تلعب دورا سلبيا جدا في تطوير الديمقراطية الاجتماعية. لأن هدف الرأسمالية يتناقض أصلا مع هدف العدالة الاجتماعية هدف الرأسمالية هو الربح الجشع بكافة الوسائل والحصول على امتيازات طبقية تعلو بكثير على حقوق بقية المواطنين. هذه الامتيازات تعطي الرأسماليين سلطة غير شرعية للتدخل في أمور الدولة وتوجيه سياساتها عن طريق الضغوط الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والإعلامية لمصالحها الخاصة دون أي اعتبار لمصلحة البلاد والمواطنين في الحاضر والمستقبل من حيث التنمية الاقتصادية السليمة لاستغلال خيرات البلاد وتوظيفها بشكل عادل وعقلاني. الانهيار الهائل في الاقتصاد العالمي في نهاية ٢٠٠٨ أكبر برهان على متاهات وبلطجة الرأسمالية الانهيار الأخير، الذي يذكرنا بانهيار ١٩٢٩سيعود دوريا إن لم تتغير فلسفة الليبرالية الجديدة التي دشّنها الرئيس ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية تاتشر في الثمانينات من القرن العشرين أسباب الانهيار الاقتصادي العالمي يعود الى خلق مجتمع اقتصادي ومالي مؤسس على المضاربة بلا حدود بعيدا كل البعد عن الاقتصاد الحقيقي والواقعي. هذه المزايدات في سعر السلع لا يمكن أن تتصاعد هرميا بشكل مستمر، سوف تحصل ازمة اقتصادية يذهب ضحيتها بشكل أساسي الناس العاديين الذين دخلوا في لعبة المضاربات وزيادة مداخيل وهمية على الورق، يمكن أن تنهار في أي لحظة. لقد شجعتهم ودفعتهم إليها المؤسسات المالية التي قدمت القروض السهلة لتشجيع الناس على الاستهلاك وشراء البيوت مثلا ثم بيعها ثانية وثالثة... إلى أن ينفجر "البالون" الاصطناعي، لأن البعد صار كبيرا جدا بين السعر الواقعي للأشياء والسعر الذي وصلت إليه هذه المزايدات.

أما الادّخار، الذي هو الاحتياطي الأساسي لحماية الناس من الأزمات الحياتية، لم تشجعه المؤسسات المالية ولا حتى الدولة الفوائد المعروضة على المدخرين ضئيلة غير مشجعة على الادخار بواسطة الدعاية الدائمة تم غسل دماغ الناس على الاستهلاك بلا وعي للخروج من هذه الازمة الاقتصادية، أخذت الدول بتقديم آلاف المليارات من الدولارات لدعم البنوك والشركات أما ملايين الناس الذي أضاعوا " اقتصادياتهم" في هذه "الفوضى" العالمية فلقد تركوا ليدبروا "رأسهم" أظهر تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الصادر في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، أن: ١% من أكبر أغنياء الولايات المتحدة يملكون نسبة ٤٧ % من الدخل العام، في كندا ٣٧%، في بريطانيا وأستراليا ٢٠%، في البلاد الاسكندنافية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا حول ال ١٠% وإن ١٠%، من أكثر أغنياء الولايات الأمريكية يحصلون على ٨٠% من نمو الدخل، وفي كندا النسبة ٦٦% وفي بريطانيا وأستراليا ٥٠ %كل هذا يبين لنا لماذا اغلبية السكان لا يرون أنفسهم مشاركين في التنمية الاقتصادية.

هذا الغنى الفاحش والمتزايد يعود الى ظاهرة العولمة، الى التكنولوجيات الجديدة، الى الدخل الهائل لأرباب الأعمال دون محاسبة. تزامن هذا الوضع مع النمو والتأثير الهائل للقطاع المالي في هذه الدول والتحول التدريجي في تحديد الضرائب في سنة ١٩٨١ كانت النسبة الضرائبية المفروضة على أموال القسم العالي من أصحاب الدخل المرتفع هي ٦٦% أما في سنة ٢٠٠٨ فقد انخفضت النسبة الى ٤١%. منذ الصدمة المالية سنة ٢٠٠٨، رفعت ٢١ دولة من أصل ٣٤، بعض الشيء سقف الضرائب لكبار الأغنياء في مجموعة "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" مقابل ٣ دول خفضت الضرائب عنهم و سوف تتعمق الهوّة بين الأغنياء والفقراء ان لم توضع خطة سياسية متناسقة. "على الأغنياء دفع الضرائب المستحقة بشكل أكثر عدلا" هذه الكلمة هي للسكرتير العام للمنظمة المذكورة تضاؤل العدالة الاجتماعية- ليس شيئا طبيعيا وحتمياـ نتج عنه عوامل سلبية متعددة منها ضعف الصحة العامة، تزايد الاجرام، ضعف النجاح المدرسي، عدم الرضى عن الذات، ضعف الشعور بالسعادة، تخلل التضامن الاجتماعي، عدم الثقة بالحياة الديمقراطية، ضعف النمو الاقتصادي عند هذه الطبقة من الناس المحرومين من الضروري وضع مشروع اجتماعي حيث الأعمال تتناسب مع مؤهلات الناس وتكفي حاجاتهم المعيشية وحيث الضرائب تتناسب بشكل تصاعدي مع دخل الافراد. هذه الضرائب هي أساس تحقيق اختياراتنا الاجتماعية ولا يكفي التبجح بالحريات العامة والمساواة أمام القانون إن لم ترفق بتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين ليصبح لهذه المساواة والحرية معنا واقعيا

المحاضرة الثانية

الثقافة الديمقراطية

الديمقراطية مفهوم حديث نسبيا في تاريخ البشرية، أخذ به على محمل الجد منذ ثلاثة قرون والديمقراطية ليست ثوبا يفصله المفكرون لتلبسه الشعوب لتسيير أمورهم السياسية والاجتماعية بشكل آلي وهي ليست شيئا "طبيعيا" ، يأخذ بها الناس للخروج من ظلم الحكام، أو "كموضة" تأخذ من الآخرين لحل مشاكل الحكم في البلاد بل هي مفهوم، تكوّن من خلال التجارب الانسانية المتعددة، والمتعلقة بمصدر وشرعية السلطة السياسية وهي فلسفة سياسية للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي تتلخص باستقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الافراد في مجتمع منظم هذه الثقافة الديمقراطية تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة مع تجارب شعوب أخرى وصلت إلى مراتب عالية في الحياة الديمقراطية، وبما أنها تجربة إنسانية حققت نجاحات كبيرة، عكست متطلبات الإنسان في هذا العصر الحديث، لذا يمكن الأخذ بها للعيش في مجتمعات أكثر حرية والخروج تدريجيا وبكثير من الجهد والمثابرة والكفاح، من ظلمات الديكتاتوريات العربية ، والخضوع الاعمى للسلطان هذه الديمقراطية ليست شكلا ما في أسلوب الحكم فقط ولكنها أيضا ثقافة سياسية واجتماعية تؤثر في المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية والدينية لإرساخ حقوق الإنسان العربي والديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأمورهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي لذا من الضروري أن يقبل الجميع بالديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح، بعيدا عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الانساني والسلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها العائلة فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هي أول تجربة للديمقراطية شرط أن يكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة ، بدونها تبدو الديمقراطية نفاق لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالبا إلى تسلط وتعجرف غير معقول. فالنقاش المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درسا وممارسة سليمة. حتى أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمّي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقة. كذلك الحال في المدرسة حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع هكذا يتعلم الأطفال مثلا الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبدعوا معا في جملة نشاطاتهم المشتركة. أما في المحيط الاجتماعي العام، فقبول الأفراد لبعضهم البعض كما هم أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة الديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر سياسية أو دينية أو ثقافية أو فنيّة أو إلحادية... وقبول سيادة القانون ،كالتقيد مثلا بقوانين السير... هذا السلوك "المتمدن" يعكس

نضوجا في الديمقراطية تؤثر ايجابيا على الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين يقال إن العرب لا يمكن أن يصيروا ديمقراطيين. هذا حكم صارم وباطل. فهو يخلط بين الكيان والوجود. كأن كيان العربي كعربي شيء جامد يحمل في تكوينه الداخلي عنصرا سلبيا ينفر من الديمقراطية بشكل دائم. أما الوجود الواقعي للناس بكافة قومياتهم فهو وجود متحرك يتبدل ويتطور في الزمان والمكان الديمقراطية بمفهومها الحديث، بعيدة عن مفهومها الأصلي عند اليونان الذين اوجدوا هذا التعبير. الديمقراطية كان يمارسها بشكل مباشر قلة من "المواطنين" في مدن قليلة السكان. أما عند العرب فمفهوم الديمقراطية لم يكن واردا أصلا في تاريخهم. الحكم العربي كان فرديا. يتولى الحاكم حكمه إما عن طريق المبايعة من قبل قلة من الناس، أو عن طريق القوة. سلطته مطلقة يدعي مصدرها من الله مباشرة دون أي مساءلة أمام من بايعوه ومن رضخوا لإرادته. مساءلته أمام الله فقط . أما الشورى، التي يحاول البعض مغالطة، تشبيهها بالديمقراطية، فقد كانت تعني في أحسن الأحوال الأخذ برأي الفقهاء والعلماء وشخصيات لها اعتبارها في المجتمع. لكن هذه الشورى لم تكن ملزمة للحاكم. الشورى كانت بمثابة الاستشارة كما نراها اليوم وضع الديمقراطية في الغرب قبل الثورة الفرنسية ،التي فصلت الدين عن الدولة، لم يكن أفضل من وضعها عند العرب كان الحكام يدّعون هم أيضا بالسلطة الإلهية وعدم المساءلة أمام الناس والواقع العربي الحالي ليس بعيدا عن هذا التاريخ القديم فتراثنا الثقافي والسياسي والديني، وتربيتنا الضحلة في احترام الحريات السياسية والمدنية للأفراد، غير كافية وغير مؤهلة لتطبيق نظام ديمقراطي مع كل ما يتطلبه من مرونة في التفكير والسلوك لقبول الآخر المخالف لموقفنا مفهوم الدولة في البلاد العربية غير ملائم للديمقراطية الحكم في أغلب هذه الدول إما عائلي أو عشائري أو فئوي أو ديني أو شعوبي أو شمولي عسكري أو مدني أو خليط من هذا وذاك مع لاعقلانية وعشوائية في التصرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي رغم ذلك لا يمكن الجزم بمستقبل العرب في هذا المجال ففي أعماق كل إنسان نزعة إلى الحرية الفردية للعيش في مجتمع من الأحرار فالديمقراطية كما نراها في كثير من الدول المتمدنة، تبدو لنا جليا، أفضل وسيلة لتعايش الحريات بعيدا عن العنف والغوغائية بتبدل الأوضاع الثقافية والمعيشية للإنسان العربي وإفساح مجال الحريات العامة أمامه، سوف يتقدم في مجال الديمقراطية ككثير من الشعوب التي لم يكن لها تاريخ عريق فيها الديمقراطية فكر وسلوك، ثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي تتطور تبعا لمفهوم الناس عنها وتبعا لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض الديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها. أول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم الديمقراطية والسلوك الديمقراطي ولايوجد ضمانة تلقائية لبقاء الديمقراطية فالتاريخ يظهر أنها يمكن أن تصعد وتهبط وتضمحل كأي قيمة إنسانية لا ضمانة حتمية بأن ثورات الشعوب العربية التي بدأت عام ٢٠١١ ضد طغيان حكامها سيولد بشكل تلقائي أنظمة ديمقراطية إن التيارات الدينية ستحاول السيطرة على الحكم في أغلب الدول العربية، رغم انتكاسها في مصر وتونس سنرى في الفصول القادمة التناقض والتنافر السافر بين مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين عقلية الإسلاميين الديمقراطية التي تطبق استنادا على حقوق الإنسان هي أفضل

صيغة للحكم لأنها نظام لشعب راشد أو لشعب يبغي الرشد والنضج ويتحرك ضد انهياره الأخلاقي في السياسة وضد حكم الوصاية عليه.

الديمقراطية وحقوق الإنسان:-

إن كانت الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، فإن إعلان حقوق الإنسان هو الطرف الآخر في معادلة التساوي بين المواطنين والحفاظ على كرامتهم والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم. ميثاق حقوق الإنسان يضع حدودا لسيطرة الأغلبية التي قد تجنح إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. حقوق الإنسان والديمقراطية متلازمان ومتممان لبعضهما البعض ولضمان حقوق الإنسان من البديهي أن يكون هناك دولة ديمقراطية مبنية على مؤسسات تتجاوز أهواء الحكام وتكون مستقلة عنهم أما عندما يكون الحاكم هو الدولة، آنذاك، الكلام عن حقوق الإنسان يصبح كلاما فارغا لان إرادة الحاكم تحول الدولة إلى دولة اعتباطية مشلولة مطبوعة بعقلية هذا الحاكم الفرد مع معاونيه من حزبيين أو مرتزقة منطق "الحاكم=الدولة" هو منطق تمحور كل أبعاد السياسة في مركزية شديدة لا تسمح بأي محاور أخرى وأي تعدد في الرؤية والتحرك أما دولة المؤسسات الديمقراطية فهي عكس ذلك مبنية على تعددية وجهات النظر لأنه بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى أفضل الحلول لخير الأمة والديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب. هذا مثل أعلى، تحقيقه نسبي تبعا لظروف البلد وتاريخها وتقاليدها. لكن هذه الظروف ليست حجة كافية لرفض الديمقراطية وحقوق الإنسان كثيرمن الدول العربية حصلت على استقلالها منذ أكثر من ٦٠ سنة، ومع ذلك في موضوع الديمقراطية نحن نراوح مكاننا إن لم نقل نحن في طور التقهقر.

فقد تعلمنا فقط مفردات الديمقراطية نظريا دون تطبيقاتها العملية اليومية تحولت الانتخابات إلى مهرجانات دعائية بعيدة كل البعد عن التعددية الحزبية وعن الحملات الانتخابية النزيهة "الحاكم=الدولة " هيمن على كل شيء بواسطة "مخابراته" هيمن على القرار السياسي وعلى خيرات البلد.

الديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء ملازم من حقوق الإنسان فالديمقراطية ليست غاية في ذاتها بل هي "وسيلة" أفضل من غيرها لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام ضمن حدود معقولة الغاية هي في حياة وكرامة الإنسان وحرياته والحرية غاية في ذاتها نابعة من وجود الإنسان كانسان الحرية هي ركيزة كل سياسة وكل نظام إنساني وعلى الديمقراطية أن تتيح للحريات،

مثل حرية العقيدة وحرية الفكر، أجواء واسعة للتعايش مع حرية الآخرين بأقل ما يمكن من الصراعات والتناقضات وطريق الحرية متمم للديمقراطية وهو طريق شاق وصعب من الناحية التطبيقية لشعوب لم يتيسر لها السير فيه فطريق الحرية والديمقراطية هو أطول طريق بين نقطتين لأنه يحتاج إلى وقت ونقاش وتنازلات للوصول إلى حلول معقولة وعادلة لجميع المواطنين على كل دولة، كما أوصت هيئة الأمم المتحدة، أن تشرع إعلانا مفصلا لحقوق الإنسان يوضح ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الإعلانات العالمية. تلحق هذه المواثيق بالدستور وتصبح جزأ منه، وبهذا يكون المرجع الأول لكل القوانين اللاحقة في الدولة لكي تنمو مفاهيم الديمقراطية في عقول الشباب يجب تعليمهم، في كل مراحل الدراسة، مواثيق حقوق الإنسان ودراسات مقارنة لأهم الديمقراطيات في تطورها التاريخي، لتكون مرجعا أساسيا في السلوك الاجتماعي للأجيال القادمة في وطننا العربي.